

Distr.: Limited  
3 December 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد توحيد الإسلام  
(بنغلاديش)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار

A/C.2/67/L.10

## الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول<sup>(١)</sup> وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل  
البلدان نمواً<sup>(٢)</sup>، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في  
اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، اللذين التزمت فيهما الدول  
الأعضاء بمساعدة أقل البلدان نمواً في ظل هدف عام يتمثل في تمكين نصفها من استيفاء  
معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تأخذ في الاعتبار قرارها ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

المتعلق باستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١  
(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- وإذ تشير إلى قرارها ٢١٣/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي طلبت فيه إلى رئيس الجمعية العامة تشكيل فريق عامل مخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، وموافاة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بتقرير يحتوي على توصيات محددة متسقة مع برنامج عمل اسطنبول،
- وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٨٦/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتعلق بتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً،
- وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الرابعة عشرة،
- وإذ تؤكد أن الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً يشكل مرحلة هامة للبلد المعني، لأنه يشير إلى أن ذلك البلد أحرز تقدماً كبيراً نحو تحقيق بعض أهدافه الإنمائية على الأقل،
- ١ - **تخطيط علمياً** بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً<sup>(٣)</sup>؛
- ٢ - **تخطيط علمياً أيضاً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٤)</sup>، وبخاصة الفرع الثالث المتعلق بالتقدم المحرز صوب رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس؛
- ٣ - **تكرار تأكيد أهمية كفالة** ألا يؤدي رفع اسم بلد من فئة أقل البلدان نمواً إلى تعطيل التقدم الذي حققه ذلك البلد في مجال التنمية، وتقر في هذا الصدد بأن عملية رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نمواً ينبغي أن تشمل النظر في اعتماد مجموعة من الحوافز وتدابير الدعم؛
- ٤ - **تحث البلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً وجميع الشركاء في التنمية والتجارة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على مواصلة جهودهم أو تكثيفها، وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، من أجل الإسهام في تنفيذ القرار ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ تنفيذاً تاماً، عند الاقتضاء، لكفالة الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً؛**

(٣) A/67/92.

(٤) A/67/88-E/2012/75 و Corr.1.

٥ - **تدرك** أهمية إتاحة المعلومات عن تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نموا وما يتصل بها من تدابير الانتقال السلس، في مجالات الدعم المالي والمساعدة التقنية والتدابير المتصلة بالتجارة، بما في ذلك أطرها الزمنية وخصائصها وطرائقها؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز تبادل المعلومات وتعميق الفهم في ما يتعلق بتدابير الدعم الدولية المتاحة الخاصة بأقل البلدان نموا وما يتصل بها من تدابير الانتقال، وكذلك في ما يتعلق بخصائص هذه التدابير وطرائقها، وتشييد في هذا الصدد بوجود بوابة تدابير الدعم لأقل البلدان نموا، التي أنشأتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، باعتبارها أداة شاملة قيمة لتبادل المعلومات عبر الإنترنت وتشجّع على تحديثها وتحسينها باستمرار؛

٧ - **تؤكد** أن النجاح في الانتقال يعتمد على الاستراتيجية الوطنية للانتقال السلس التي يضعها من باب الأولوية كل بلد يرفع اسمه من القائمة، خلال الفترة ما بين التاريخ الذي تحيط فيه الجمعية العامة علما بتوصية رفع اسم البلد من القائمة وتاريخ رفعه فعليا، في ظل قيادة وطنية، تشمل، حسب الاقتضاء، جميع أصحاب المصلحة في برنامج عمل اسطنبول<sup>(٢)</sup>، وبدعم من المجتمع الدولي، وينبغي أن تنطوي الاستراتيجية الوطنية للانتقال السلس على مجموعة شاملة ومتناسكة من التدابير المحددة القابلة للتنبؤ والمتوافقة مع أولويات البلد الذي يرفع اسمه من القائمة، مع مراعاة ما يواجهه من تحديات هيكلية وأوجه ضعف محددة وما يملكه من نقاط قوة؛

٨ - **توصي** بأن يُنشئ البلد الذي يرفع اسمه من القائمة الآلية الاستشارية، المحددة في القرار ٢٠٩/٥٩، بالتعاون مع شركائه في التنمية والتجارة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لتيسير إعداد استراتيجية الانتقال وتحديد الإجراءات المرتبطة بها والتفاوض على مدتها وإلغائها التدريجي لفترة تتناسب مع حالة التنمية في البلد، وأن تُدمج هذه الآلية مع العمليات الاستشارية والمبادرات الأخرى ذات الصلة القائمة بين البلد الذي يرفع اسمه من القائمة وشركائه في التنمية؛

٩ - **تكرر دعوها** الشركاء الإنمائيين والتجارين للبلدان التي يرفع اسمها من القائمة إلى بذل جهود لكي تدعم استراتيجياتهم الثنائية والمتعددة الأطراف وبرامجهم للمساعدة دعما كاملا للاستراتيجية الوطنية لانتقال البلد المعني؛

١٠ - **تحيط علما** بمقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا وكذلك إدراج البلدان في تلك القائمة، وذلك في أول دورة للجمعية العامة تلي اتخاذ المجلس تلك المقررات؛

١١ - تدعو البلدان التي ترفع أسماؤها من القائمة والبلدان التي رفعت منها إلى أن تنفذ استراتيجية الانتقال السلس كجزء من استراتيجيتها الإنمائية الشاملة وأن تُدرجها في الوثائق ذات الصلة، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر ومصفوفة إجراءات الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في ظل الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛

١٢ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يقدم، عند الطلب، دعم المنسق المقيم بوصفه ميسراً للعملية الاستشارية، ويساعد البلدان التي يرفع اسمها من القائمة على إعداد استراتيجياتها للانتقال؛

١٣ - تطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تقدّم مساعدة محددة الأهداف، بما في ذلك بناء القدرات، إلى البلدان التي يرفع اسمها من القائمة، لو طلب منها ذلك، من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وذلك تمثيلاً مع الولايات القائمة والموارد الموجودة، دعماً لصياغة الاستراتيجية الوطنية للانتقال وتنفيذها؛

١٤ - تدعو هيئات الأمم المتحدة التي التزمت بتخصيص نسبة معينة من مواردها لأقل البلدان نمواً إلى النظر في تمديد الدعم الخاص بأقل البلدان نمواً وإلغائه التدريجي بالنسبة للبلدان التي رفع اسمها من القائمة، خلال فترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به، ودون المساس بالموارد المتاحة لأقل البلدان نمواً؛

١٥ - تدعو شركاء التنمية والتجارة إلى النظر في إدراج المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ضمن الالتزامات التي ينبغي الاضطلاع بها في استراتيجية الانتقال، لمساعدة البلدان التي يرفع اسمها من القائمة على التكيف مع عملية الإلغاء التدريجي للأفضليات التجارية، بطرق منها الإطار المتكامل المعزز والمعونة التجارية أو الصكوك الأخرى؛

١٦ - تكرر دعوها جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى النظر في تمديد تدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية القائمة والإعفاءات المتاحة لأقل البلدان نمواً، لأي بلد رفع اسمه من القائمة، لفترة تتناسب مع الحالة الإنمائية لهذا البلد؛

١٧ - تدعو الشركاء التجاريين الذين لم يضعوا إجراءات لتمديد المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق أو إلغائها تدريجياً، ومن ضمنها المعاملة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، إلى أن يوضحوا على نحو يمكن التنبؤ به، كقاعدة عامة أو في الآلية الاستشارية، موقفهم إزاء تمديد العمل بالأفضليات الخاصة بأقل البلدان نمواً، أو عدد سنوات التمديد، أو التفاصيل المتعلقة بالإلغاء التدريجي للتدابير؛

١٨ - تدعو الصناديق الخاصة بأقل البلدان نموا التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل تقديم المساعدة التقنية للبلدان التي رفع اسمها من القائمة التدريجي على نحو تدريجي، وذلك على مدى فترة زمنية وبما يتناسب مع حالة التنمية في البلد ومن ضمن الموارد المتاحة؛

١٩ - تشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تمديد منح استحقاقات السفر الطوعية للبلدان التي رفع اسمها من القائمة لفترة تتناسب مع حالة التنمية في البلد، من ضمن الموارد المتاحة ولمدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ رفع الاسم من القائمة؛

٢٠ - تدعو حكومات البلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا إلى أن تقدّم إلى لجنة السياسات الإنمائية، بدعم من الآلية الاستشارية، تقارير سنوية عن إعداد استراتيجية الانتقال، وأن تقدّم بعد أن يصبح رفع اسم البلد من القائمة ساري المفعول، تقارير سنوية موجزة عن تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس لمدة ثلاث سنوات، وبعد ذلك كل ثلاث سنوات، كعنصر مكمل للاستعراضين اللذين تجريهما لجنة السياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا؛

٢١ - تطلب إلى لجنة السياسات الإنمائية أن ترصد التقدم الذي أحرزته البلدان التي رفع اسمها من القائمة في مجال التنمية، بالتشاور مع حكومات هذه البلدان، وذلك سنويا لمدة ثلاث سنوات بعد أن يصبح رفع اسم البلد من القائمة ساري المفعول وكل ثلاث سنوات بعد ذلك، كتكملة للاستعراضين اللذين يجريان كل ثلاث سنوات لقائمة الدول الأقل نموا، وأن تُدرج النتائج التي توصلت إليها في تقريرها السنوي الذي تقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٢ - تشجع البلدان الأقل نموا على التفاعل مع البلدان التي رفعت أسمائها من القائمة من أجل الحصول على معلومات عن الخبرات التي اكتسبتها ومناقشة تلك الخبرات وتبادل الدروس التي استخلصتها في إطار عملية رفع اسمها من القائمة بدعم من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٣ - تدعو الشركاء في التنمية إلى مراعاة مؤشرات أقل البلدان نموا، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، والدليل القياسي للموارد البشرية، والدليل القياسي للضعف الاقتصادي، وذلك كجزء من معاييرها المعتمدة من أجل تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة، بما في ذلك المبادرات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان أثناء رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا.